نشرة الإخبارية رقم 4، ديسمبر 2012
Newsletter
التفكير في المستقبل من أجل المتوسط
MEDPRO
MEDITERRANEAN PROSPECTS
EUROPEAN COMMISSION
European Research Area
SEVENTH FRAMEWORK PROGRAMME
Funded under Socio-economic Sciences & Humanities

# الإصلاح الاجتماعي في جنوب المتوسط: ما الذي يلوح في الأفق حتى 2030؟

د. ريم عيادي، زميل باحث أول، مركز دراسات السياسات الأوروبية والمنسق العام لمشروع MEDPRO

ألقت الانتفاضات التي شهدها إقليم جنوب المتوسط عام 2030 والاضطرابات المستمرة في المنطقة الضوء على الوضع الاجتماعي الحرج ومظالم السكان الذين يمثل الشباب السواد الأعظم منهم في الإقليم. لقد كان انعدام أية آفاق اجتماعية حقيقية سبباً في تفجر حالة الغضب والإحباط، وزعزعة أسس العديد من الدول، وربما، دفع بالناس إلى الشوارع للمطالبة بتغيير حقيقي ومشاركة أكبر في الحكم في بلادهم.

على مدار العامين المنصرمين، أشار العديد من المراقبين الخارجيين والمحليين والساسة إلى الخطر الذي ينطوي عليه استمرار الاتجاهات السابقة، ما لم يكن دربًا من المستحيل في الأساس. بدأت الحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية في وضع استراتيجيات جديدة للتصدي للكثير من المشاكل التي يئن الإقليم تحت وطأتها على الأصعدة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

مع استكمال البحث في حزمتي العمل (3) و(7)، سيكون الباحثون في مشروع MEDPRO قد استكشفوا مختلف الاتجاهات والآفاق فيما يتعلق بالسكان، والتعليم، ورأس المال البشري، وانعدام المساواة، والهجرة، بغية الإسهام في الجدال ولصياغة سياسات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط على حدٍ سواء.
بحلول عام 2030، ستشهد الهياكل السكانية في الإقليم تغيرات تقتضي مجموعات جديدة من السياسات في المجالين التوظيفي والاجتماعي. وبالفعل، نظراً لثبات معدلات الخصوبة الذي شهدته بلدان جنوب المتوسط بالفعل على مدار العقود الأخيرة، تشير التوقعات السكانية في مشروع MEDPRO إلى زيادة السكان في عمر العمل بحلول عام 2030، وهذه ظاهرة معروفة باسم" العائد الديموغرافي".

ولجني ثمار هذا العائد الديموغرافي، ينبغي أن تتغير مع ذلك سياسات التعليم. لقد ركزت الإصلاحات السابقة في مجال التعليم على زيادة معدلات الالتحاق لتقليل معدلات الأمية وتضييق الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم المدرسي. واتسمت جهود الحكومات و"المانحين" بطبيعة كمية، وكان الجانب النوعي في التعليم مهملاً إلى حد ما. والآن، تحققت الأهداف الكمية المتعلقة بمعدلات الأمية والفجوة بين الجنسين، وينبغي أن تركز استراتيجيات الإصلاح المستقبلية على تعزيز جودة التعليم. في واقع الأمر، تظهر البيانات أن مستويات رأس المال البشري منخفضة إلى حد ما مقارنة ببلدان مماثلة، وأن المهارات المتاحة في سوق العمل لا تتماشى مع تلك التي يطلبها السوق.

فضلاً عن ذلك، سيكون تطوير جودة التعليم أمراً جوهرياً مع توجيه الجهود الرئيسة نحو تحسين مقررات المدرسين للتصدي لعدم توافق المهارات في الإقليم. يمكن أن يكون التعلم من خبرات الدول الناشئة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين أمراً مفيداً في هذا المسعى. فالتصدي لعدم توافق المهارات سيكون قضية محورية لدى بلدان الإقليم المحتمل أن تشهد أعلى معدلات من العائد الديموغرافي. ينبغي أن تأتي السياسات في هذا الاتجاه مصحوبة بتدابير تزيد العائدات الخاصة للتعليم بحيث توفر الدائرة الحميدة لتوفير فرص العمل وتوليد الثروة.

الثمانينيات من القرن الماضي. علاوة على ذلك، لا يزال التعليم هو أهم المحددات في أنماط انعدام المساواة في الدخول في الإقليم، ويبدو الوصول إلى البنية الأساسية من المحددات المهمة التي تؤثر على توزيع الفرص. فعلى سبيل المثال، في حين زاد سكان الحضر بنسبة 3٪ سنوياً من الثمانينيات وحتى 2030، ظل عدد الأسّرة في المستشفيات للفرد ثابتاً على معدلاته؛ مما أدى إلى مظاهر خطيرة من عدم المساواة.

وأدت هذه العوامل، مصحوبة بالضعف المؤسسي العام، إلى تدفق موجات كبيرة من الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يشكل أبناء الأقليم 20٪ من إجمالي الأجانب المقيدين. نظراً لصعوبات تحديد مدى الهجرة غير الشرعية بشكل كمي، من الوارد أن تكون تدفقات الهجرة للاتحاد الأوروبي أعظم قدراً.

وفي السياق الحالي متعدد الأزمات، لم تعد هذه الاتجاهات تتسم بالاستدامة، ومن ثم، فهي تتطلب اتخاذ إجراء سياسي حاسم وتنفيذ سياسات شاملة بوصفها بوابة لمسارات تنمية اقتصادية اجتماعية أكثر استدامة وشمولاً.

وفي مجال العمل، أظهر البحث في خبرة الإقليم وخبرة البلدان الأخرى أن هناك سلسلة من العوامل الهيكلية التي تؤثر سلباً على مشاركة النساء في سوق العمل. وفي الوقت ذاته، كلما زاد عدد النساء اللاتي تشاركن في القوى العاملة وتنخرطن في نشاط إنتاجي، زادت معدلات النمو الاقتصادي الهامشية. وبالنظر إلى الحاجة الماسة بالفعل إلى المزيد من النمو في الإقليم، ينبغي إيلاء اهتمام إلى اعتماد سياسات تعالج القيود على مشاركة الإناث في القوى العاملة. من المؤكد أن توليفة الأعراف والقيم السائدة في الإقليم، وكذا تفضيلاته الاجتماعية، تلعب دوراً في شرح هذه الاتجاهات. ومن ثم، ينبغي تنفيذ سياسات للتصدي لهذه القضية بشكل قاطع وجازم.

ينبغي أيضاً أن تأتي الجهود المبذولة في هذه المجالات مصحوبة بتدابير كافية لمعالجة عدم المساواة التي تتجاوز مجرد مفهوم قائم على إعادة التوزيع. وينبغي إعادة توجيه الإنفاق العام نحو تشييد الطرق، والنقل، والإسكان الاجتماعي، ومرافق الرعاية الصحية، مع تنفيذ سياسات تستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر إقصاءً، وعلى رأسها الشباب، بما أن 30٪ من البالغين من الشباب في الإقليم مستبعدين من كلٍ من العمل والتعليم.

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة من السياسات تساعد في معالجة الضغوط الناتجة عن الهجرة في إقليم نزح فيه 10٪ من الحاصلين على تعليم جامعي وحيث لا يزال ينظر إلى المنفى غير الشرعي على أنه الملاذ الأخير لتحسين آفاق الحياة الاقتصادية الاجتماعية. لن يحالف النجاح الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التحديات بين عشية وضحاها، ولكن الاتحاد الأوروبي يتمتع بإمكانية دعم بلدان جنوب المتوسط في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يمكن أن يثبت الانتقال من اتباع نهج يقوم على عمل صلة منهجية بين الهجرة والأمن إلى استراتيجية تقوم على الحراك الأصيل والتشارك في الرخاء أنه عامل حاسم في التصدي لاحتياجات الأقليم، مع الإسهام إسهاماً حاسماً في تضييق الفجوة المؤسسية والفجوة في العوائد فيما بين ضفتي المتوسط.

EUROPEAN COMMISSION
European Research Area
SEVENTH FRAMEWORK PROGRAMME
Funded under Socio-economic Sciences & Humanities

## سيناريوهات السكان والتنمية لبلدان جنوب المتوسط

. جورج جروينولد،
قائد مجموعة العمل 3 ،
معهد هولندا السكاني
متعدد للتخصصات
المتعددة (هولندة)

يتمثل الهدف الرئيس للسياسة الأوروبية المتوسطية في تعزيز نشأة منطقة تتمتع بالرخاء، والاستقرار والأمن، وفي اتقاء ظهور خطوط قاسمة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط. تؤثر التطورات السكانية، ضمن عوامل أخرى، على مخرجات العلاقات الأوروبية المتوسطية. وفي إطار مشروع MEDPRO، جرى تطوير أربع سيناريوهات سكانية لوصف التغيرات في مؤشرات السلوك السكاني وتداعياته إذا ما تعين على الناس العيش في ظل سياقات سياسية واقتصادية مختلفة في المستقبل. تركز تحليلات الاتجاهات المتوقعة في 1) النمو السكاني على الأصعدة الإقليمية والوطنية؛ و2) السكان في عمر العمل وإمكانية وجود عائد ديموغرافي في اقتصادات بلدان جنوب المتوسط؛ و3) السكان كبار السن والعبء المالي المحتمل أن يثقلوا به كاهل مجتمعات الإقليم. تظهر النتائج أنه رغم الاختلافات في الفرضيات التي وضعها السيناريو، لا توجد اختلافات كبيرة في تقديرات حجم السكان على المدى القصير (2010 – 2030)؛ وهو ما يبين الزخم السكاني المتأصل في الهياكل العمرية. في حين أنه من المتوقع أن يزداد سكان بلدان جنوب المتوسط بما يتراوح بين 69 و83 مليون نسمة بحلول عام 2030، لن يزداد تعداد سكان أوروبا إلا 21 مليون نسمة فقط. وعلى المدى الطويل (2030-2050)، متوقع أن تشهد بلدان جنوب المتوسط نمواً سكانياً إضافياً بما يتراوح بين 48-62 مليون نسمة، في حين تشير التقديرات إلى نمو السكان في بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 بلداً بحوالي 4 مليون نسمة فقط. ويبدو أن ثمة بون شاسع بين بلدان الإقليم فيما يتعلق بملامح التحول السكاني، وبالتبعية، يتباين أيضاً العائد الديموغرافي. فمثلاً تبدو مرتسمات العائد الديموغرافي في البلدين الأكبر، مصر وتركيا، مختلفة عن بعضها تمام الاختلاف. تتمتع مصر بإمكانية هائلة لتحقيق عائد ديموغرافي على مدار العقود القادمة حيث ستزداد حصة السكان في عمر العمل من إجمالي السكان من 63٪ (2010) إلى مستويات في منتهى الارتفاع تصل إلى حوالي 68٪ خلال العقد 2040 – 2050. في حالة تركيا، يمثل السكان في عمر العمل من إجمالي السكان حصة تبلغ 68٪ وستصل إلى أعلى معدلاتها بنسبة 69٪ بحلول عام 2025، سيعقبها تضاؤل. وبالنسبة لدول مثل لبنان وتونس، فلقد أغلقت بشكل عملي نافذة الفرصة، أي تلك الفترة الزمنية التي تزيد فيها حصة السكان في عمر العمل حتى تصل إلى أعلى المعدلات. فبعد عام 2015، ستأخذ حصص السكان في عمر العمل في التضاؤل، وستتسارع وتيرة هذا التضاؤل في تونس بعد عام 2035. وتظهر التوقعات بحصة كبار السن من إجمالي السكان أنه باستثناء اسرائيل، ستبقى معدلات اعتماد كبار السن منخفضة مقارنة بالمستويات في دول الاتحاد الأوروبي السبعة وعشرين. إلا أن عدد السكان كبار السن سيتزايد في دول جنوب المتوسط؛ مما ينطوي على احتمال ارتفاع التكاليف بقدر أكبر منه في بلدان الاتحاد الأوروبي نظراً لهشاشة الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والبيئية في الإقليم.

## سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي في أعقاب الربيع العربي: ما هي آفاق العلاقات الأوروبية الجنوب متوسطية؟

د. سيرجيو كاريرا، زميل أول، مركز دراسات السياسة الأوروبية، جوانا باركين، باحث، مركز دراسات السياسة الأوروبية

في أعقاب الربيع العربي، دشن الاتحاد الأوروبي سلسلة من أطر السياسات الجديدة بهدف تجديد سياسة الهجرة في الاتحاد تجاه بلدان جنوب المتوسط. يوجد في قلب الاستراتيجية الجديدة ما يطلق عليه "حوارات من أجل الهجرة، والحراك، والأمن" ترمي إلى تفعيل التزام الاتحاد الأوروبي بتقوية انخراطه في الإقليم وشراكته معه، بما في ذلك "سياسة الحراك الديناميكي" التي من شأنها أن "تدعم التحول الديمقراطي البارع في شمال أفريقيا". وتبعاً لذلك، شهد خريف ٢٠١١ تدشين حوارات مع تونس والمغرب، مع استشراف إقامة شراكات مماثلة مع بلدان أخرى في جنوب المتوسط، ألا وهي مصر، والأردن، وإلى حد ما، ليبيا.

إلا أن الآفاق المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي لبدء حوارات جديدة لتجديد العلاقات الأوروبية المتوسطية في مجال الهجرة لا تزال محل تساؤل. ولا تزال الحزمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي أمام شركاء من دول ثالثة تناضل للوفاء بوعدها، سواء من حيث فتح قنوات "للحراك" أو طرح "شراكة" حقيقية. يشير الحوار إلى استمرار الوضع الراهن: "انعدام الأمن" في الحركة، وانتشار سياسات تهدد حقوق الإنسان للمهاجرين بالخطر والشراكات الضعيفة وغير المتوازنة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب المتوسط، مؤطرة بمنطق الأمن، وقصر الأمد، وثنائية الطرف.

يمكن إيعاز فشل الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه السياسية الطموحة التي تم التعبير عنها في خضم الربيع العربي إلى الترتيبات المعمول بها على مستوى الاتحاد الأوروبي، التي تدفع التنمية وتنفيذ السياسات على البعد الخارجي للهجرة، ألا وهي: سيطرة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي والمسؤولين الوطنيين في وزارة الداخلية على الهياكل العاملة في المفوضية والمجلس، فضلاً عن تهميش هيئة العمل الخارجي الأوروبي . ستعتمد احتمالية إقامة حوارات من أجل الهجرة، والحراك والأمن لدعم العلاقات الأوروبية المتوسطية بشكل جزئي على ما إذا كان هذا الخلل في علاقات القوة المؤسسية في الاتحاد الأوروبي التي توظر تنميتها قد عولج أو لا. وينبغي الارتقاء بقدرات الهيئة فيما يتعلق بالبعد الخارجي للهجرة في الاتحاد الأوروبي كي تضطلع بدور تنسيقي؛ مما سيساعد في إقامة إطار لسياسات الهجرة في الإقليم أكثر اتزاناً ومساءلة، إطار يجذر الحراك الإنساني في جدول أعمال سياسة الجوار الأوروبي الأوسع نطاقاً للاتحاد الأوروبي، ومن ثم، يعمل على تكملة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب المتوسط.

## مشاركة القوى العاملة النسائية في جنوب المتوسط

د. ستيلا تساني، مختبر E3M، معهد الاتصالات ونظم الحاسوب، الجامعة الفنية الوطنية في أثينا (اليونان)

من بين الأسئلة التي طرحها البحث الجاري في إطار مشروع MEDPRO المخصص لرأس المال البشري، والحماية والهجرة، سأل عن كيفية ترجمة التغيرات في مشاركة النساء في القوى العاملة إلى تغييرات في إجمالي القوى العاملة وفي أنماط التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط. وبالبناء على الأدبيات الحالية الخاصة بمشاركة النساء في سوق العمل، تم تقدير هذه الآثار من مناظير التوازن الجزئي والعام باستخدام إطار مجموعة العمل – E3. تقترح تقديرات الاقتصاد الإحصائي أن النمو الاقتصادي والقوى العاملة النسائية قد تمثل علاقة على شكل حرف "U" باللغة الإنجليزية. فضلاً عن ذلك، تؤكد التقديرات الحجج التي تدفع أن معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في الإقليم أقل من المعدلات التي لوحظت في بلدان نامية ومتقدمة أخرى. استخدمت هذه النتائج في خطوة ثانية في النموذج GM-E3 لتقييم آثار التغيرات الهيكلية، مثل تأثير الدرجات المتباينة من مشاركة النساء في سوق العمل على النمو الاقتصادي في بلدان المتوسط البالغ عددها 11 بلداً. جرت نمذجة سيناريوهين بديلين، ربط الأول مستويات إجمالي الناتج المحلي للفرد المأخوذ من الفترة المرجعية من 2015-2030 ومعدلات مشاركة النساء في سوق العمل في كل بلد من بلدان جنوب المتوسط. وربط السيناريو الثاني إزالة الحواجز غير الخاصة بالإقليم أمام مشاركة النساء في القوى العاملة بالمستويات الأعلى لانخراط النساء في القوى العاملة. تظهر مقارنة مخرجات عملية تكوين السيناريو في إطار توازن عام أن المستويات الأدنى لمشاركة النساء في القوى العاملة في الإقليم تؤدي إلى مستويات أدنى بشكل لا يذكر من التنمية الاقتصادية. وبالمقارنة، قد تؤدي إزالة الحواجز الإقليمية أمام مشاركة النساء في سوق العمل إلى مستويات أعلى من نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ومن ثم، احتمالية ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في الإقليم.

## رأس المال البشري، وانعدام المساواة، والهجرة: سيناريوهات لعام 2030

بورفيسور علياء المهدي، قائد مجموعة العمل السابعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (مصر)

كشف البحث أن البلدان في إقليم جنوب المتوسط حققت تقدماً هائلاً من حيث رأس المال البشري المتراكم على مدار العقود القليلة الماضية. تجاوزت معدلات الالتحاق الكلية في التعليم الابتدائي تلك في الثانوي، بما يتجاوز الضعف في معظم الحالات. الفجوة بين الجنسين في إجمالي معدلات الالتحاق أكبر بكثير في التعليم الثانوي والجامعي منها في المستوى الابتدائي. تم تقدير ثلاثة سيناريوهات لعام 2030: "سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه"، والسيناريو المتفائل والمتشائم. تنطوي التنبؤات على اتجاهات مختلفة ودرجات مختلفة من النمو في إجمالي الناتج المحلي فيما بين بلدان جنوب المتوسط وعلى مستويات التعليم المختلفة. سوف تشهد مستويات التحصيل الدراسي تحسناً، وإن كان بمعدلات مختلفة، وحسب نوع السيناريو. وتعد نسبة الإنفاق المحلي على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي أحد العوامل التي يبدو أنها تضطلع بدور أساسي في تحديد إجمالي معدل الالتحاق. يتوافق هذا المتغير مع نتائج السيناريوهين الثاني والثالث المتوقعين، حيث يضطلع الاستثمار في رأس المال البشري بدور محوري في زيادة العمالة المتوفرة الحاصلة على تعليم أفضل، ومن ثم، إنتاجية العمالة، وإنتاجية العوامل الإجمالية بشكل عام. تم التوصل إلى نفس النتيجة من البحث الذي أجري على آفاق تشكيل رأس المال البشري الذي أشار إلى أنه بفرض بقاء العوائد على التعليم ثابتة على معدلاتها بحلول عام 2030، من المتوقع أن تؤدي مستويات التحصيل الدراسي المتزايدة في بلدان جنوب المتوسط إلى أعظم المكاسب في قياسات رأس المال البشري في البلدان التي تشهد حالياً عوائداً عالية على التعليم وانخفاض معدلات التحصيل، وهي: مصر، والمغرب، وتركيا. وفيما يتعلق بأنماط الهجرة الأوروبية المتوسطية، كشف البحث عن أن الاختلافات في مستويات الجودة المؤسسية بين بلدان الوصول والمغادرة كانت هي مؤشرات التوقع الأساسية للتدفقات المهاجرة: فكلما ساءت الجودة المؤسسية في بلدان جنوب المتوسط، زاد احتمال أن يختار المهاجرون أحد بلدان الاتحاد الأوروبي التي تتمتع مؤسساتها بدرجات معتبرة من الجودة. في حين تلعب الفروقات في الثروة دوراً في القرارات بالهجرة، يقتصر تأثيرها على المدى القصير فحسب.

## العوائد على التعليم في بلدان جنوب المتوسط

د. إمراه أرباك، باحث، مركز دراسات السياسة الأوروبية

يمثل قياس رأس المال البشري تحدياً هائلاً أمام ممتهني العلوم الاقتصادية نظراً لأن المتغير الأساسي، وهو رأس المال البشري، لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر. وفي إقليم جنوب المتوسط، المهمة أكثر تعقيداً نظراً لندرة البيانات الموثوقة بشكل عام. تجاوز البحث الذي يجريه مشروع MEDPRO على "قياس العائدات على التعليم ورأس المال البشري في إقليم المتوسط" هذه التحديات وطور قياس لرأس المال البشري لستة بلدان متوسطية، منها الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، والمغرب، وتركيا. وكي يكون هذا القياس أساساً للمقارنة، تم تطوير قياسات جديدة لبعض البلدان الأوروبية المتوسطية مثل فرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، والبرتغال، وإسبانيا. وتؤكد مقارنة النتائج أن مستويات رأس المال البشري منخفضة نسبياً في معظم البلدان التي شملتها العينة. تخرج إسرائيل وتركيا عن النسق العام، إذ تتجاوزان حتى المتوسطات في البلدان الأوروبية المتوسطية. وعلى النقيض من ذلك تماماً، في الجزائر والأردن، تبقى معدلات العائدات الخاصة على التعليم ثابتة تقريباً؛ مما ينطوي على أن المكتسبات لا تتوافق بدرجة كبيرة مع مستويات التعليم وأن مستويات رأس المال البشري منخفضة نسبياً.

تأتي نتيجة المقارنة لكل من مصر والمغرب أفضل، حيث تبلغ مكتسبات العامل العادي ما يقارب ضعفي الرواتب الأساسية أو ثلاثة أضعافها؛ أي، مكتسبات عامل يفتقر إلى الخبرة والمهارات. على سبيل المثال، رغم أن سكان اليونان، وإسبانيا، والبرتغال حاصلون على تعليم جيد نسبياً، كشفت التقديرات أن الأوضاع في هذه البلدان الثلاثة تكون الأفضل إذا ما قورنت بالمتوسطات في بلدان جنوب المتوسط. هذه النتائج أكثر صلة ببلدان جنوب المتوسط حيث شرع الإقليم خلال العقود الأخيرة في تطبيق سياسة تعليمية شاملة ترمي إلى تحسين مستويات التحصيل الدراسي. وبدلاً من أن يقتصر هدف السياسة على اتباع مقاربة موالية للتحصيل بشكل محض، ينبغي أن ترمي السياسة المستقبلية إلى التصدي للعوامل التي تضعف الصلة بين التعليم المدرسي والمكاسب الاقتصادية، بما في ذلك، جودة التعليم، وآفاق السوق أمام العمالة الماهرة، والتعيين في القطاع العام وأوجه التنافر بين المهارات. تدعو النتائج إلى اتباع مقاربة أكثر تفصيلاً وتعقيداً لإصلاح التعليم تتجاوز إيفاد عدد أكبر من الطلبة إلى المدارس. وأهم من هذا وذاك، ينبغي أن تستكشف بلدان الإقليم بعمق أكبر القيود الملزمة على تطوير مستويات رأس المال البشري. وعلى وجه الخصوص، من المحتمل أن تنجح السياسات الموجهة نحو زيادة العائدات الخاصة على التعليم في توليد العملية الحميدة المتمثلة في توفير فرص عمل، والابتكار، وتوليد الثروة.

## انعدام المساواة في بلدان جنوب المتوسط

د. هبة الليثي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (مصر)

قامت إحدى تفريعات بحث مشروع MEDPRO في ظل مجموعة العمل السابعة بتحليل اتجاهات انعدام المساواة في الإقليم، ومحدداتها، وسيناريوهاتها المستقبلية. وباستخدام استهلاك الفرد كمقياس للرفاه، تحدد الموقع والتحصيل التعليمي والوضع الوظيفي على أنهما أهم العوامل التي تؤثر على مستوى الرفاه وتوزيعها. ووجد أن التحصيل التعليمي على وجه الخصوص يشكل عاملاً شارحاً بدرجة كبيرة في أنماط توزيع الدخل الملاحظة. تترتب على العلاقة الطردية بين التعليم والرفاه آثار مهمة على السياسات، سيما لأثرها التوزيعي؛ إذ يمكن أن تؤدي التغييرات في هيكل التوظيف إلي تحسين توزيع الدخل. جرت أيضاً دراسة استقطاب الدخل في الإقليم، وبما أن قواماً كبيراً من الأدبيات التجريبية وجدت احتمالية ارتباط وجود نزاع في البلاد ارتباطاً طردياً بالاستقطاب، تعين على حكومات الإقليم زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية، والصحة، والتعليم؛ لما لهم من آثار إيجابية على توزيع الدخل نتيجة الأثر الإيجابي على إنتاجية العوامل الإجمالية والنمو.

أجري تحليل بيانات الاستحقاقات، وأستخدم مؤشر التنمية البشرية المعدل على أساس انعدام المساواة ليأخذ في الاعتبار الآثار التوزيعية للتنمية البشرية. يظهر التحليل أن الإقليم عوضاً عن انعدام المساواة في الدخول، يعاني أكثر من مظاهر انعدام المساواة في التنمية البشرية، بما يحث على أن تعيد السياسات الاجتماعية التركيز على توزيع الفرص. لقد دعت الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان إلى إحداث تغييرات جذرية في المؤسسات السياسية والاجتماعية مع الإشارة إلى أهمية وجود استراتيجيات حماية اجتماعية عادلة ومتماسكة، تتضمن إصلاحات في خطط الضمان الاجتماعي. وأستخدم سيناريوهان، المتفائل والمتشائم، للتنبؤ بالمسارات المستقبلية حتى عامي 2020، و2030. يفترض السيناريو المتفائل زيادة استهلاك الفرد بنسبة 2٪ سنوياً، في حين يقل استهلاك الفرد عن 2-٪ في السيناريو المتشائم. يتمثل أثر النمو الإيجابي في زيادة مظاهر انعدام المساواة وتقلص حجم الطبقة المتوسطة. وعلى نحو أكثر دقة، يزيد معامل جيني من 37.8 إلى 40.7؛ وتزيد نسبة استهلاك الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر من 6.9 إلى 8.1، وتمثل الطبقة المتوسطة 72% من إجمالي السكان، في حين أنها مثلت 79% في سنة الأساس. تبين هذه النتيجة أن المجموعات الأغنى هي الأكثر استفادة من مسار النمو هذا. لوحظ اتجاه معاكس في السنار يو المتشائم.

## فعاليات قادمة في مشروع MEDPRO

**مشروع MEDPRO يومي 8-9 ديسمبر إلى القاهرة (مصر) لاجتماع رفيع المستوى لأصحاب المصلحة لعرض مخرجات البحث، والسيناريوهات المختلفة وما تلاها من توصيات سياساتية.**

**اجتماع مارسيليا:** التقى الباحثون في مارسيليا يومي 20-21 سبتمبر للانتهاء من إعداد مرجع المشروع ووضع السيناريوهات البديلة، وتحديد الآثار المترتبة عن السياسات على بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط وعمل توصيات سياساتية.

**اجتماع تونس:** تشارك باحثو مشروع MEDPRO السيناريوهات والتوصيات السياساتية مع ممثلين رفيعي المستوى من السلطات المحلية والمجتمع المدني في اجتماع رفيع المستوى لأصحاب المصلحة في تونس يومي 5-6 نوفمبر 2012.

## تقارير بفعاليات MEDPRO

**اجتماع MEDPRO في أثينا: اجتمع باحثو MEDPRO يومي 31 مايو و 1 يونيو في أثينا للانتهاء من إعداد مرجع المشروع ووضع السيناريوهات البديلة.**

**المدرسة الصيفية لمشروع MEDPRO:** نظم MEDPRO بالتعاون مع مركز إرنست لوتش في جامعة Consorci Universitat Internacional Menéndez Pelayo de Barcelona (CUIMPB), ندوة يومي 12-13 يوليو حول اتجاهات العلاقات الأوروبية المتوسطية، وتوتراتها وآفاقها وجهت للطلبة وسعت إلى تعريفهم بالتحديات السياسية، والسكانية والاقتصادية والبيئية التي يواجهها الإقليم.

## مطبوعات MEDPRO

### الأوراق المنشورة من إبريل إلى سبتمبر 2012

للتحميل المجاني على www.medpro-foresight.eu

*قياس العائدات على التعليم ورأس المال البشري في جنوب المتوسط*، إمراه أرباك، تقرير فني

*سيناريوهات السكان لبلدان جنوب المتوسط: 2010-2050* : جورج جروبنولد؛ جوب دي بير، كورينا هويسمان، تقرير

*سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي في أعقاب الربيع العربي: ما هي آفاق العلاقات الأوروبية جنوب المتوسطية؟*، سيرجيو كاريرا، ليونارد دين هيرتوج، جوانا باركين، تقرير فني

## نشر MEDPRO

**منسق مشروع MEDPRO تتحدث أمام مؤتمرات.** ضمن جهود نشر أبحاث مشروع MEDPRO، ألقت د. ريم عيادي، منسق المشروع، عدداً من الكلمات في اجتماعات رفيعة المستوى على مدار الأشهر الأخيرة. في الفترة من 1-3 إبريل، تحدثت د. عيادي أمام المؤتمر الأوروبي المتوسطي المعني بالبحث والابتكار الذي عقد في برشلونة عن العلم المتغير في المجتمعات المتغيرة، ويوم 25 من ذات الشهر، تحدثت في اجتماع *دوفيل* رفيع المستوى للشراكة الذي عقد في باريس حول نموذج قياسي لتمويل المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة في إقليم المتوسط، كما تحدثت يوم 27 من الشهر ذاته أمام منتدى الوقائع السنوي في تونس عن مستقبل المتوسط. ويوما 10-11 مايو، تحدثت أمام مجموعة بنوك الادخار الأوروبية في مراكش عن مستقبل الحصول على التمويل في إقليم المتوسط.

**روابط للشبكات الخارجية.** أقام منسق مشروع MEDPRO آفاق تعاون جديدة مع SCOOP من أجل النشر. SCOOP عبارة عن البرنامج الإطاري السابع، وهو يقدم ملخصات شهرية موجهة نحو السياسات بآخر النتائج البحثية النابعة من البرنامجين الإطاريين السادس والسابع.

## MEDPRO بإيجاز

| | |
|---|---|
| **العنوان** | MEDPRO – تحليل الآفاق لإقليم المتوسط |
| **مخطط التمويل** | مشروع تعاوني: مشروع بحثي مركز على نطاق صغير أو متوسط |
| **المنسق** | د. ريم عيادي<br>مركز دراسات السياسات الأوروبية |
| **المدة** | 1 نيسان/ إبريل 2010 – 31 آذار / مارس 2013 (36 شهراً) |
| **الاتصال عبر البريد الإلكتروني** | medpro@ceps.eu |
| **وصف موجز** | يستكشف مشروع MEDPRO التحديات التي يتعين على الدول الواقعة في إقليم جنوب المتوسط التكيف معها خلال العقود القادمة. سيجري هذا المشروع تحليلاً تنبؤياً لبحث التفاعلات بين التنمية والتعاون الأورومتوسطي في مجالات الجغرافيا السياسية، والسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والطاقة، وتغير المناخ، والتجارة والمالية. يتمثل المخرج من هذا المشروع في طرح أفضل الركائز العلمية لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالسياسات على الصعيدين المحلي والأوروبية ضمن أطر سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط. |
| **الشركاء** | 16 (13 دولة) |
| **شبكة البحث** | مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS، بلجيكا)؛ مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE، بولندة)؛ مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية، جامعة نيقوصيا (CCEIA، قبرص)؛ مؤسسة إني انريكو ماتي (FEEM، إيطاليا)؛ المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE، فرنسا)؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (FEPS، مصر)؛ معهد الشؤون الدولية (IAI، إيطاليا)؛ معهد الاتصالات ونظم الحاسوب (ICCS/NTUA، اليونان)؛ معهد أوروبا المتوسطي (IEMed، إسبانيا)؛ المعهد المغربي للعلاقات الدولية (IMRI، المغرب)؛ معهد دراسات إدماج النظم (ISIS، إيطاليا)؛ معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ، تونس)؛ المعهد الزراعي المتوسطي لباري (MAIB، إيطاليا)؛ معهد بحوث فلسطين للسياسة الاقتصادية (MAS، فلسطين)؛ معهد هولندا السكاني للتخصصات المتعددة (NIDI، هولندا)؛ جامعة مدريد الفنية (UPM، إسبانيا)؛ مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (ZEW، ألمانيا) |
| **الموقع الإلكتروني** | www.medpro-foresight.eu |
| **التمويل من الاتحاد الأوروبي** | 2.647.330 يورو |
| **المسؤول العلمي** | د. دومينيكو روسيتي دي فالداليرو (مسؤول المشروع) |